Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Special):05-21
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7. Special.1

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The growing phenomenon of drug trafficking in light of the stagnation of economic sectors' productivity and the spread of unemployment in Iraq after 2003 (Anbar as an example)

HananShaheen Huseein[(1)], Samaha Salih Ali[(2)], MOUAYED ZEDAN KHALAF[(3)]
College of Administration and Economy - University of Fallujah[(1),(2),(3)]
(1) hanan.shahin@uofallujah.edu.iq, (2) samaha.salih@uofallujah.edu.iq, (3) muayid.zaydankhalf@uofallujah.edu.iq

Key words:
Drug Abuse, Structural Imbalances, Unemployment.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	26 ***Dec***. 2024
Accepted	17 ***Jan***. 2025
Avaliabble online	14 ***Feb***. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
HananShaheen Huseein
University of Fallujah

Abstract:

Ttujasad zahirat takhaluf al'iintajiat fi alqitaeat alaiqtisadiat waeadam tanawueiha ala dahur azamat mafsiliat fi binyat alaiqtisad wabialtaali aintisabuha alaa mutaghayirat mustaqilat yakun laha athar kabir ealaa buruz zawahir marakabat tatamathal bikawniha mutaghayirat tabieatan wamurtabitatan biealaqat tafaeuliat shadidat alairtibat mae baed watutarjim hadhih alealaqat bitadaniy watadahwur al'iintaj alqitaeii fi aineidam furas aleamal wabialtaali mahdudiat almadkhulat alnaqdiat lil'afrad walasir fi almujtamae bituruq qanuniat wamurakhasat wadhat manfaeat aijtimaeiat litantaliq furas shuyue alfaqr walbahth ean wasayil alaiktifa' almadiyi bituruq ghayr mashrueat fabarazat eadwaa aljarimat alaiqtisadia (alaitijar bialmukhadirati) waistafhal atharuha fi almujtamaeat alati tueani alqusur fi alqitaeat alaiqtisadiat almuntija

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Special):05-21
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7. Special.1

تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات في ظل جمود انتاجية القطاعات الاقتصادية وانتشار البطالة في العراق بعد عام 2003 (الانبار أنموذجًا)

م.د. حنان شاهين حسين
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الفلوجة
hanan.shahin@uofallujah.edu.iq

م.د. سماحة صالح علي
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الفلوجة
samaha.salih@uofallujah.edu.iq

م.د. مؤيد زيدان خلف
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الفلوجة
muayid.zaydankhalf@uofallujah.edu.iq

المستخلص

تجسد ظاهرة تخلف الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية وعدم تنوعها إلى ضهور ازمات مفصلية في بنية الاقتصاد وبالتالي انتسابها إلى متغيرات مستقلة يكون لها أثر كبير على بروز ظواهر مركبة تتمثل بكونها متغيرات تابعة ومرتبطة بعلاقة تفاعلية شديدة الارتباط مع بعض وتترجم هذه العلاقة بتدني وتدهور الإنتاج القطاعي في انعدام فرص العمل وبالتالي محدودية المدخولات النقدية للأفراد والاسر في المجتمع بطرق قانونية ومرخصة وذات منفعة اجتماعية لتنطلق فرص شيوع الفقر والبحث عن وسائل الاكتفاء المادي بطرق غير مشروعة فبرزت عدوى الجريمة الاقتصادية (الاتجار بالمخدرات) واستفحل أثرها في المجتمعات التي تعاني القصور في القطاعات الاقتصادية المنتجة.

الكلمات المفتاحية: تعاطي المخدرات، الاختلالات الهيكلية، البطالة.

المقدمة:

تشكل ظاهرة انتشار المخدرات من الظواهر التي تتسم بالتعقيد والخطورة البالغة على الأفراد والمجتمعات. فهي تمثل إحدى أبرز مشكلات العصر الراهن، حيث تزداد أهمية هذه الظاهرة في اهتمامات الرأي العام المحلي والعالمي. تكمن خطورتها في تأثيراتها السلبية المباشرة وغير المباشرة على القوة البشرية في المجتمع، وخاصة على الشباب من كلا الجنسين، كما تؤثر بشكل كبير على الموارد الطبيعية والبشرية، مما يعرقل جهود التنمية الشاملة. في ظل تفاقم العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في بنية الاقتصاد ومع بروز تفاقم اختلالات بنوية في البيئة الاقتصادية تمثلت بتفوق الاعتماد على قطاع دون اخر شكل ذلك مؤشرا سلبيا على ضعف الإنتاجية والتمويل مما فاقم من المخرجات الاجتماعية العاطلة ومنها البطالة التي أسهمت في تفشي ظاهرة الاتجار بالمخدرات تلك الافة التي تؤثر بشكل كبير على تقدم المجتمعات، سواء من حيث الكم أو الكيف، حيث تستهلك طاقات الأفراد والمجتمع وتستنفد إمكانياته. إن تقييم الآثار السلبية لاستخدام المواد المخدرة على الأفراد وانعكاساتها على المجتمع العراقي يشكل تحدياً كبيراً، خاصة في ظل السرية التي تحيط بتداول هذه المواد، فضلاً عن نقص الإحصائيات والمتابعة في المجتمع.

مشكلة البحث:

تكمن أهمية مشكلة البحث في اعتبار ظاهرة الإتجار وتعاطي المخدرات جريمة اقتصادية لها مؤثرات سيئة على البلاد وخاصة في بيئة الاقتصاد العراقي، إذ نشطت هذه الظاهرة بعد عام 2003 نتيجة الحروب والأزمات السياسية غير المستقرة والتي نجمع عنها تدني الواقع الخدمي والأمني مما أثر على انخفاض فرص العمل وانتشار مظاهر الفقر والبطالة والتفكك الأسري في ظل سيادة الأفكار غير المسيطر عليها وإشكالية عدم السيطرة على الحدود مع دول الجوار فاقم وبدرجة خطيرة من بروز المخدرات الأمر الذي يدفع باتجاه مواجهة هذه الآفات.

فرضية الدراسة: أن تخلف البنية الاقتصادية تدفع الى انخفاض الدخل الموجه الى نشاط الفقر والذي يهيئ الظروف الملائمة لنشاط البطالة وبالتالي انطلاق البحث عن الفرص البديلة لإنعاش الدخول ومن تلك الفرص الاتجار بالمخدرات.

هدف البحث:

يهدف البحث الى ابراز المسارات الاتية:

- يوضح البحث العوامل المسببة لانتشار ظاهرة المخدرات في العراق.
- كما يهدف البحث إلى تشخيص الآثار الناجمة من انتشار المخدرات في العراق.
- سبل مواجهة الجريمة الاقتصادية في العراق (الإجراءات القانونية).

أهمية البحث:

يتناول البحث أهمية الموضوع من خلال تسليط الضوء على الأبعاد السلبية لتوسع ظاهرة المخدرات، والتي تؤثر بشكل مباشر على الإنسان الذي يعد رأس المال البشري في المجتمع، كما تساهم هذه الظاهرة في تدهور الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تأثيراتها السلبية على الفئات الاجتماعية المختلفة.

حدود البحث:

- تتمثل الحدود المكانية (عينة البحث): (بيئة الاقتصاد العراقي).
- تمثل الحدود الزمانية المدة (2004-2022)

منهجية البحث:

اعتمد المنهج التحليلي في الدراسة وذلك عن طريق جمع البيانات ذات العلاقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وتتبع اثارها وفقاً لأدوات التحليل الاقتصادي الشائعة، كما لجأ الباحثان الى الاستناد على المنهج الوصفي في استبيان دور المشاركة القطاعية في الاقتصاد العراقي في بلورة وبروز ظاهرة المخدرات وتفاعل المتغير الاقتصادي مع الظروف الاجتماعية والسياسية الراهنة في العراق.

المبحث الأول: البيئة الاقتصادية الحاضنة لنشأة وانتشار المخدرات

المحور الأول: تاريخ نشأة المخدرات واسباب انتشارها

أ- نشأة المخدرات:

تعود نشأة المخدرات وما يشابهها إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة، حيث تُعد هذه المواد سمومًا قاتلة وأمراضًا فتاكة تؤثر سلبًا على الأفراد والمجتمعات دون تمييز. إن آثارها تمتد لتصل إلى إرهاق مؤسسات الدولة، وذلك نظرًا لما تسببه من نتائج كارثية ومعقدة على المستوى المجتمعي، مثل العنف، القتل، الزنا، الاغتصاب، السرقة، التشرد، والأمراض، فضلاً عن خلق بيئة مليئة بالتوتر والانتهاكات تاريخياً، كانت المخدرات موجودة في جميع البلدان على مر العصور، حيث تشير الإحصائيات إلى أن 90% من المواد التي تحتوي على الأفيون تأتي من دول مثل أفغانستان، إيران، باكستان، منطقة المثلث الذهبي، وميانمار، بينما تأتي 98% من مادة الكوكايين من دول بيرو، كولومبيا، وبوليفيا. ولا يمكن القول بأن الدول العربية بمنأى عن هذا التحدي، فهي أيضًا جزء من هذا المحيط العالمي، أشار ابن البيطار إلى أن الحشيش كان يُزرع في مصر، وكان الفقراء يتعاطونه، أما في العراق، فقد كانت المخدرات بأنواعها المختلفة معروفة ومستخدمة على نطاق واسع. وقد حرص المشرع العراقي على تنظيم هذا الأمر، حيث قام بتحريم وتجريم زراعة

الأفيون والحشيش بموجب قانون رقم (12) لعام 1933م، ثم تبعه قانون العقاقير الخطرة والمخدرة رقم (44) لسنة 1938م. كما صادق العراق على الاتفاقية الدولية للمخدرات عام 1961م، وأصدر قانون مكافحة المخدرات رقم (68) لسنة 1965م. وفي عام 2017م، أقر العراق عقوبة الإعدام لمروجي المخدرات بموجب القانون رقم (50) من خلال تتبع تاريخ نشأة المخدرات بأنواعها (المختلفة، نجد أنها كانت موجودة في العصور القديمة والوسطى، ولا تزال تستخدم حتى اليوم بأسماء متعددة مثل الأفيون، الكوكايين، والحشيش، وذلك لأغراض مختلفة منها الاستخدام الشخصي أو التجارة. وقد أسفرت هذه الظاهرة عن ظهور قوانين وتشريعات دولية مثل قانون هاريسون في الولايات المتحدة عام 1914م. وفي العصر الحديث، شهد القرن العشرون وما بعده ظهور أنواع جديدة من المخدرات الاصطناعية مثل الأمفيتامينات والإكستاسي، مما جعل المخدرات مشكلة عالمية. لذلك، تم تأسيس منظمات دولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)لمكافحة انتشار المخدرات، سواء كانت المخدرات طبيعية أو صناعية أو كيميائية، فإن لها أسبابًا متعددة لانتشارها. (صالح، 2024).

ب- اسباب انتشار المخدرات:

ويمكن ايجاز أهمها (ليلة،2007):

أولا : عوامل اقتصادية واجتماعية

1- يسهم الفقر، البطالة، واليأس الاجتماعي بشكل كبير في زيادة معدلات تعاطي المخدرات.
2- يسهل توفر المخدرات وسهولة الوصول إليها من انتشارها بشكل أكبر.
3- يؤدي الفراغ المتاح لدى الشباب، بالإضافة إلى التقليد الأعمى، إلى دفع الأفراد نحو تعاطي المخدرات.
4- يشكل وجود أصدقاء السوء عاملًا مهمًا، حيث أن الضغوط التي يمارسها الأصدقاء، ورفقتهم، قد تزيد من الضغط على المراهقين، مما يرفع من خطر الإدمان.

ثانيا: عوامل تربوية

يتسبب تفكك الأسرة، مثل الطلاق والمشاكل الأسرية الأخرى، في زيادة احتمالية تعاطي المخدرات، بالإضافة إلى قلة الإشراف الأبوي، وسوء التربية، والجهل، والفشل الدراسي، حيث تعد هذه كلها عوامل تسهم في تزايد حالات الإدمان

ثالثا: عوامل نفسية

القلق، الخوف، الصدمات النفسية، المشاعر المؤلمة، والاكتئاب تمثل أسبابًا رئيسية لتعاطي المخدرات. كما أن ضغوط العمل أو الدراسة، مثل عدم الحصول على درجات مناسبة، تُعد من العوامل التي تدفع الأفراد إلى اللجوء للمخدرات (الاصغر، 2005).

رابعا : عوامل دينية

ضعف الوازع الديني، بالإضافة إلى نقص النشأة الدينية السليمة لدى العديد من الأفراد، يعد من الأسباب التي تؤدي إلى الإقبال على المخدرات (رباح، 2008).

سادسا: عوامل اعلامية

غياب التوعية الإعلامية حول مخاطر إدمان المخدرات يعد من العوامل التي تساهم في انتشار هذه الظاهرة

سابعًا: جريمة المنظمة

تتحكم عصابات المخدرات في زراعة وإنتاج وتوزيع المخدرات على مستوى العالم، مما يعقد من مهمة مكافحة هذه الظاهرة. وترتبط تجارة المخدرات بالعنف والجريمة المنظمة، مما يزيد من صعوبة التصدي لها (السعد، 1993).

ثامنا: التكنولوجيا والانتاج
ساهم تطور التكنولوجيا في تصنيع أنواع جديدة من المخدرات، كما أدى إلى زيادة إنتاج المخدرات التقليدية بكميات أكبر وبكلفة أقل (زارد، 2009).

ت- انواع المخدرات:
يمكن ذكر أهم أنواع المخدرات كما يلي (رشاد، 1992):
1- **المخدرات الطبيعية**: هي المواد المخدرة التي توجد في شكلها الطبيعي وغالبًا ما تكون من مصادر نباتية، دون تدخل أو إضافة من الإنسان.
2- **المخدرات الصناعية**: تشمل المواد المخدرة التي يتم تصنيعها في المختبرات أو المواد التي يتم تعديلها صناعيًا وتحتوي على خصائص مشابهة للمخدرات الطبيعية.

ث- اشهر انواع المخدرات:
1- **الحشيش:** يتم استخراج الحشيش من نبات القنب الهندي، ويعتبر الحشيش من أكثر أنواع المخدرات الطبيعية انتشارًا في الشرق الأوسط، وذلك بسبب رخص ثمنه مقارنة بأنواع المخدرات الأخرى .
2- **الأفيون**: يُعد الأفيون من أخطر أنواع المخدرات الطبيعية التي يمكن تحويلها إلى عقاقير صناعية. وهو النسغ غير الناضج لنبات الخشخاش. يمكن تناوله عن طريق الفم أو حقنه في العضلات بعد إذابته في الماء أو محلول السكر. (المغربي، 1963)
3- **الكوكايين**: يتم استخراج الكوكايين من نبات الكوكا، وقد بدأ استخدامه في العمليات الطبية الصغيرة بفضل تأثيره في تقليل فقدان الدم عن طريق انقباض الأوعية الدموية..
4- **الهيروين**: يعد الهيروين من أخطر أنواع المخدرات. هو مخدر صناعي يتم استخراجه من المورفين يمكن تعاطيه عن طريق الحقن أو الشم، ويعتبر من المواد الفتاكة التي تضر بالجسم.
5- **عقاقير الهلوسة:** المهلوسات هي عقاقير صناعية تُصنع عبر تفاعلات كيميائية في المختبرات، وتسبب هلوسة عند تناولها. تتميز بأسعارها الأقل من الكوكايين والهيروين، وتنتشر بشكل واسع بسبب اختلاف تأثيراتها .
6- **المخدرات الرقمية:** هي عقاقير مصنعة على شكل أقراص إلكترونية تحتوي على موسيقى مبرمجة على شكل موجات صوتية، بحيث يظهر تأثيرها مشابهًا لتأثير المواد المخدرة التقليدية.
7- **حبوب الـ LSD :** هي من أخطر وأشهر مواد الهلوسة التي تترك تأثيرًا سلبيًا على الجهاز العصبي والمخ. يتم استخراج الـ LSD من الحمض الليسرجيك، الذي يُشتق من فطر ينمو على حبوب الجاودار التي تشبه القمح. الـ LSD عادة ما يأتي في صورة مادة شفافة عديمة اللون والرائحة.

المحور الثاني: الأثار الاقتصادية والمجتمعية الدافعة نحو تعاطي المخدرات

1- الاثار الاقتصادية:
سواء كان الأمر متعلقًا بدخل وإنتاجية الأفراد أو بالدخل القومي وإنتاجية الدولة، فإن تأثير المخدرات على الاقتصاد الكلي سلبي للغاية. فإدارة انتشار إدمان المخدرات ومكافحة المجرمين ومقاضاتهم تتطلب موارد بشرية ومالية ضخمة. وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث تتحول الدولة من التركيز على تحسين الإنتاجية الاقتصادية إلى تخصيص المزيد من الموارد لمكافحة المخدرات. كما أن تمويل المخدرات عبر المروجين والتجار يؤدي إلى هدر الأموال، حيث يتم تحويل معظم هذه الأموال لتحقيق أهداف شخصية بدلاً من المساهمة في زيادة الدخل القومي للبلاد وكذلك الحال بالنسبة لمدمني المخدرات،

حيث بدلاً من استخدام الأموال التي ينفقونها على المخدرات لزيادة إنتاجيتهم وتقوية الاقتصاد الوطني، فإن هذا الأمر يؤدي إلى تراجع الإنتاجية وإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني. بل يؤثر أيضًا على دخل الأفراد، حيث تساهم المخدرات بشكل كبير في خلق "قنبلة بشرية موقوتة"، وهي البطالة. فجزء كبير من مدمني المخدرات يقتصر عملهم على جزء صغير من تجارة المخدرات والمروجين، بينما يبقى البقية عاطلين عن العمل، مما يدفعهم للبحث عن مصادر دخل غير مشروعة. وهذا يؤثر سلبًا على إنتاجية الدولة والاقتصاد الوطني. كما أن المدمنين يكونون أقل إنتاجية من غير المدمنين، لأن المخدرات تضعف المهارات العقلية والفنية وتؤدي إلى تراجع كمية ونوعية الإنتاج الوطني (درويش، 2017).

2- الاثار المجتمعية:

يُعتبر تعاطي المخدرات والإدمان من المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تهدد السلامة والأمن الاجتماعيين. فقد أصبح تهديدًا وشيكًا يؤثر على جميع أفراد المجتمع، مع انعكاس آثاره السلبية في مختلف الجوانب الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والصحية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تعاطي المخدرات إلى خسارة المستثمرين لاستثماراتهم المشروعة، مما ينعكس سلبًا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. يؤدي تعاطي المخدرات إلى خسارة كبيرة في القوى العاملة، حيث يقل عدد الأفراد القادرين على العمل، مما ينعكس سلبًا على مستويات الإنتاج المحلي ويزيد من معدلات البطالة، كما يتم إهدار الكثير من الأموال التي كان من المفترض أن تُستثمر في مجالات أخرى تساهم في تحسين الاقتصاد، مثل التعليم والصحة وإعادة الإعمار، بدلًا من ذلك، يتم صرف هذه الأموال على المواد المخدرة، مما يعيق التنمية الاقتصادية ويسهم في تراجع الأداء في القطاعات الحيوية.

المبحث الثاني: العلاقة التبادلية بين انتشار ظاهرة الاتجار بالمخدرات وبين محدودية انتاجية القطاعات الاقتصادية (الانبار انموذجا)

المحور الأول: اختلال التوزان بين مستويات الإنتاج في الاقتصاد العراقي

1. مسار الازمة في العراق

ارتبط العراق منذ الثمانينيات والتسعينيات بصفة الالتصاق بالأزمات اذ ورث شعبه جزء كبير من التركات السيئة الناجمة عن الازمات والحروب والحصار الاقتصادي الذي طال من البلد واثر به بشكل كبير، فبعد العام 2003 تحديداً، ولغاية يومنا هذا، تمركزت في العراق نواتج سلبية مفصلية واسعة المدى خلفتها تلك الازمات وتدني وضعف واضحان في انتاجيته مما اثر سلبا على بناء الدولة والمجتمع المكون لها في أن واحد، مع ما عاشه من فترة عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الاتساق والانسجام بين انتاجية قطاعاته العامة وتفاقم انعدام فرص العمل وعدم استيعاب القوى العاملة فبرزت البطالة وانخفضت الدخول وانتشرت مظاهر الفقر بين المجتمع، وبات واقع الازمة ومكوناتها ونواتج اثارها العامة على المجتمع العراقي واضحا ومتأصلا بحزمة جذوره القوية من خلال الازمات التي أفرزتها الحروب والحصار والفساد الاداري والسياسي والصراع الطائفي والنعرات السياسية والاقتتال على الهويات الفرعية مما انتجت مجتمعاً يعاني من شتى المشكلات التي لا تعد ولا تحصى في واقعه السياسي ووضعه الاقتصادي والمالي، كما اسهمت زيادة السكان وعدم المساواة في الدخول من اختلاف سلم المجتمع العراقي بين فئات الاثرياء وطبقة الفقراء الامر الذي فاقم من فجوة التباعد المجتمعي وبنيته الذهنية والسلوكية التي هيئات الظروف لانخراط فئة من افراد المجتمع وخاصة من الشباب بمظاهر غير أخلاقية وتبتعد عن المسار القانوني وانشغالهم بتلك المظاهر التي أسهمت في تفشي ظاهرة الاتجار بالمخدرات هو يدفع إلى تدني إنتاجية الفرد وبالتالي تدني إنتاجية المجتمع والتخلف عن الركب الحضارة كما هو مصدر لهد الأموال بدون وجه حق وفي

سبيل المواد المدمرة كما يمثل ضررا اقتصادي فهو المسبب الرئيسي للفقر وضرر اجتماعي لكونه مؤثرا في تفكك المجتمع (الركابي، 2011).

2. صور الازمة (ريعية الاقتصاد النفطي)

عند متابعة تطور تأريخ الاقتصاد العراقي تبرز سمات ورؤى سلبية تعبر عن صورة غير متسقة من اختلالات هيكلية (Structural Imbalance) عميقة الارتباط ووثيقة الصلة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو ناتج قطاع النفط الخام. إذ يوضح الجدول رقم (1) أن مساهمة قطاع النفط باتت مرتفعة وواضحة بشكل يفوق مساهمة بقية القطاعات من الصناعة والزراعة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وخلال المدة قيد الدراسة وبالتالي يعكس المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي خلال المدة المذكورة آنفاً صورة ذلك الاختلال بشكل واضح باعتباره لم يكن حصيلة ارتفاع حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج في قطاعي الزراعة والصناعة، انما كان مصدره في الاساس هو زيادة إيرادات البلاد من إنتاج وتصدير النفط الخام عاكساً السمة الأحادية الجانب للاقتصاد العراقي. وان هذه العلاقة غير المتكافئة ما بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الناتج النفطي نراها مشابهة تماماً لكل السنوات المتعلقة بالمدة قيد الدراسة ، أن النمو الذي حدث في القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) كان أقل بكثير من النمو الذي تحقق في قطاعات الخدمات ومعنى هذا أن النمو الذي حدث في قطاعات الاقتصاد العراقي خلال المدة قيد الدراسة لم يكن نمواً متوازناً حيث أن القطاعات الخدمية نمت بمعدلات تفوق نظيرتها في القطاعات السلعية وهو ما يمثل اختلالاً واضحاً بين الاثنين (موسى، 2013) وفي هذا الشأن يعلمنا التاريخ الاقتصادي لأوربا أن النمو المتسارع الذي حدث في قطاع الخدمات بالبلدان المتقدمة أو ما يسمى بثورة الخدمات (Service Revolution) إنما قد جاء في ركاب اكتمال قاعدة الإنتاج المادي في الزراعة والصناعة ولم يكن سابقاً عليها (زكي، 1993) كما أن قطاع الزراعة كان الأضعف في مجال النمو بالمقارنة مع قطاعات الاقتصاد العراقي. ومن الجدير بالذكر أن تباطؤ النمو في القطاع الزراعي كان محصلة لمجموعة من المشاكل والعقبات يأتي في مقدمتها نقص استغلال الموارد الزراعية المتاحة وعلى وجه الخصوص الأراضي الصالحة للزراعة التي تقدر مساحتها 48 مليون دونم لم يستغل منها سوى 15 مليون دونم في أفضل حال. والمنطق الكامن وراء ذلك يوضح أمرين: يشير الأمر الأول إلى أن التباطؤ في معدلات النمو الزراعي يخلق صعوبات محسوسة أمام انتظام عجلات الإنتاج في الصناعة المحلية التي تعتمد على المواد الخام الزراعية وما رافق ذلك من ظهور طاقات إنتاجية عاطلة في تلك الصناعات. وينصب الأمر الثاني على تزايد الحاجة لاستيراد المواد الغذائية وهو ما يشكل ضغطاً على ميزان المدفوعات واستنزاف احتياطات البلاد من العملات الأجنبية على حساب التنمية الاقتصادية. ثم تتجلى الحقيقة الرابعة بالانخفاض الحاد لمعدل النمو في قطاع الصناعة الأمر الذي يعكس دخول العراق في معترك الحروب مما اثر على القطاع الصناعي لما نجم عنها من تدمير لبعض المشاريع الصناعية والبنى التحتية ونقص مصادر الطاقة من ناحية، وانخفاض استيرادات المكائن والآلات والمعدات والأدوات الاحتياطية مما يدل على ضعف الترابطات الأمامية والخلفية (Forward-Backward Linkage) بين الصناعات القائمة واعتمادها الكبير على العالم الخارجي لسد احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج المختلفة. وعلى أية حال, وتشير أخر هذه الحقائق، إلى أن قطاع النفط الخام يولد أكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة محل الدراسة، تلاه قطاع الخدمات مما يعني أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد إستخراجي خدمي غير متكامل معتمدا على سلعة تتغير اسعارها بفعل تغيرات الطلب العالمي كما تعيش هذه السلعة تحت خطر النضوب بأي لحظة مما يعرض البلاد الى فشل في تغذية الايرادات اللازمة للعيش هذا من جانب ،ومن جانب اخر ولكون النفط يعتبر سلعة متداولة عالميا وبذلك سيكون للنفط وضعا خاصا لكونه موردا استراتيجيا من ناحية التكوين والقيمة النقدية وأهميته هذه تؤدي إلى أن يكون للنفط طلبا غير مرن نسبياً، فضلا عن التكاليف العالية لانتهاج صناعة النفط والصعوبات المتصلة في إيجاد

طاقة بديلة ،فإن النفط يحقق ريعاً استثنائياً ذا طابع مميز يكاد لا يمت بأي صلة إلى العمليات الإنتاجية في الاقتصاد المحلي. وبالتالي فإن هذه السلعة تعتبر ريعية مستمدة من عوامل أهمها تنظيم سوق النفط العالمي وهو تنظيم غير اعتيادي تطغو عليه صفة الاحتكار مما يؤكد بأن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في قطاعات الإنتاج الفعلية كما بينا سابقا، ومن هنا لاحظ أن الاقتصاد العراقي لا يعتمد على قطاعات اقتصادية أساسية كالزراعة والصناعة فجل اعتماده على قطاع النفط إذا يتم استخراج خامات ومعادن ويعاد بيعها في السوق العالمية مما يؤدي إلى احتمال نفاذ هذا المورد في المستقبل مما يبرر العقلانية في الاستهلاك و الكفاءة في استثماره بما يضمن الاستدامة للأجيال القادمة (يونس، 2015).

جدول (1) نسب مساهمة قطاع الزراعة والصناعة والنفط والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة(2004-2022)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الزراعة الى (GDP)	نسبة مساهمة النفط الى (GDP)	نسبة مساهمة الصناعة الى (GDP)	نسبة مساهمة الخدمات الى (GDP)
2004	53235358.7	6.94	57.96	1.76	10.37
2005	73533598.6	6.89	57.84	1.32	8.85
2006	95587954.8	5.83	55.48	1.54	11.22
2007	11145581.4	4.93	53.18	1.63	12.83
2008	157026061.6	3.85	55.74	1.68	14.91
2009	131275592.6	5.2	43.57	2.6	18.16
2010	159607123.6	5.24	46.77	2.3	15.84
2011	211309950.6	4.2	54.7	1.8	13.11
2012	244502646.1	4.08	53.19	1.72	14.93
2013	27358701.01	4	50.11	1.7	12.65
2014	26633211.17	4.91	43.91	1.87	17.15
2015	19468100.1	4.16	33.23	2.16	21.01
2016	1969240.21	3.84	33.91	2.23	21.22
2017	22166501.7	2.83	39.47	2.14	18.26
2018	22166501.7	2.31	45.67	1.91	17.95
2019	68252648.5	1.76	45.11	1.63	19.61
2020	53145283.3	3.45	38.19	2	23.57
2021	301152818.8	3.49	45.5	2.22	19.82
2022	88229039	2.84	57.04	1.78	17.32

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ،النشرات السنوية (2004-2022).

المحور الثاني: ضمور فرص العمل وظهور البطالة

1- ازمة فرص العمل في العراق

تمثل البطالة واحدة من أخطر مظاهر الأزمة الاقتصادية التي برزت في العراق في السنوات الأخيرة والتي يمكن اعتبارها الأخطر على الاطلاق. حيث يمثل وجه الخطورة في تزايد عدد العاطلين عن العمل وما يمثله من أهدار في عنصر العمل البشري مع ما نجم عن هذا الإهدار من ضائعات اقتصادية في جانب الإنتاج والإيرادات فحسب، الى جانب ضهور النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة التعطل، اذ تمثل حالة البطالة بتأثيرها على مواجهة ضغوط الحياة المتمثلة في قلة فرص العمل والفراغ عند الفئة العاطلة عنه وخاصة عند الشباب في ظل متطلبات الحياة ورغبات الأفراد التي القت بأعبائها على الفرد مما ساهم في زيادة انتشار الجريمة وخاصة السرقة وتعاطي المخدرات ، (رمضان،

2024)،كما تمثل الصعوبات الاقتصادية وانعدام فرص العمل للحصول على الدخول المناسبة من الأسباب الهامة التي ساهمت على اندفاع الأفراد وتوجههم نحو تعاطي مخدرات وبيعها لتحسين دخلهم المادي ومن ثم إلى تعاطيها بكثرة فسوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض المستوى المعيشي وعدم توفر فرص العمل لعدد كبير من الأسر يكون عامل نحو توجه الأبناء إلى تركهم الدراسة والبحث عن العمل من أجل الحصول على القوت، وأن قلة فرص العمل في الوقت الحالي التي تلائم مع امكانيات الشباب تكون سببا في ارتكابهم السرقة والانحراف ،لذا يعد عدم توفر العمل سبباً مهما في انتشار هذه الظاهرة (المهندي، 2013)،فعندما تتوفر فوائض في قوة العمل في ظل ظروف صعبة مثل الحروب والفساد الاقتصادي أو بسبب تأثر صدمات البلد في متغيرات خارجية أو بسبب تسريح بعض العمال أو عدم وجود فرص أصلا لهذه الفئات فستظهر ما يسمى بال بالبطالة الاجبارية (Robert E.lucas, 1978)، هذا وقد تنشأ و تحدث مشكلة هيكلية متمثلة بضعف المهارات والتغيرات طويلة الاجل في الطلب أو بسبب عدم كفاية حوافز العمل وهي ما تسمى بالبطالة الهيكلية والتي هي منتشرة في العراق (B.Taulo, 2004)الا أنه لا يوجد تقدير موثوق به عن حجم البطالة في العراق، إذ هناك تفاوت كبير في التقديرات بين المصادر المختلفة. يعاني العراق من معدلات بطالة متزايدة وذات طابع مرتفعاً للغاية قياساً إلى مثيلاته في الدول الأخرى وفي الواقع أن بروز هذا النوع من البطالة يترتب عليه تحمل الاقتصاد أعباء باهظة التكاليف ليس لأن هؤلاء الأفراد يمثلون أحد الموارد الأكثر ندرة في البلاد فحسب، بل إن تعليمهم كبد الاقتصاد تكاليف مالية توازي قيمتها مقدار حجم الاستثمار في الرأس البشري، ناهيك عن إن الطريق إلى التقدم الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين لم يعد يمر عبر استخدام المواد الخام أو العضلات البشرية ولكنه يمر عبر العقل الإنساني، وكلما توفرت فرص العمل تحسنت الدخول واثر ذلك إيجابا على الافراد ،فارتفاع الدخل النقدي يمثل احد اهم مؤشرات التنمية المستدامة اذ يرتبط مستوى الدخل بعلاقة طردية مع مؤشرات التنمية الاقتصادية في البلاد (Ogundari K. &., 2015) فيما يرى اخرون بأن جودة رأس المال البشري تؤثر على كيفية تخصيص الموارد في المجتمع بشكل إيجابي، الامر الذي يعمل على تحسين رفاهية الافراد ومن ثم زيادة الإنتاجية والأجور (Ogundari K. &., 2018) ومما لاشك فيه إلى أن جذور مشكلة البطالة في العراق نشأت بفعل معايشة الاقتصاد العراقي لطابع الحروب، اذ وجهت أموال طائلة لتغطية متطلبات الأنفاق العسكري. ولكن يلاحظ على الرغم من ارتفاع نسبة هذا الأنفاق وتدهور معدل الاستثمار الذي دفع الى تطور هذا المعدل على نحو خطير بعد عام 2003 ،اذ تعرض الاقتصاد الى تخلل البنية التحتية (Infrastructure) للاقتصاد العراقي، مع تراجع ملحوظ في دور ومساهمة القطاع الحكومي مما نتج تطور في نمو البطالة الامر الذي زاد الحال صعوبة ،ونلاحظ من الجدول (2) ان الفترة الممتدة من 2004 الى 2009 تعاني من مستويات عالية من معدلات البطالة أذ ارتبطت تلك المعدلات العالية بمتغيرات خارجية وداخلية تعرض لها البلد خلال تلك المدة وخاصة الضرر الذي تحمله الاقتصاد خلال الحصار الاقتصادي قبل عام 2003، ومع زيادة مؤشر نسبة البطالة الذي رافق زيادة عدد السكان لعدم وجود سياسة حقيقية للتنمية، فقد ظهرت محاولات الحكومة لامتصاص البطالة بتشغيل افراد اغلبهم غير منتجين غير أن ذلك لا يكفي للقضاء على البطالة، فضلاً عن انتشار الفساد الذي استنزفه الثروات العراقية. واصبحت الوظائف الحكومية تشكل الأمل الأخير للتوظيف وعدم وجود بدائل للعمل بتفاقم البطالة ،في ظل وجود اقتصاد سوقي ،وتخلي الدولة عن مزاولة الإنتاج باستثناء أنشطة محدودة جدا مما أدى إلى تضخم كبير في الجهاز الحكومي وانتشار البطالة المقنعة ، كما شاركت النسبة المنخفضة لإنتاجية القطاع الخاص عن توفير فرص عمل قادرة على استيعاب اليد العاملة الفائضة عن حاجة القطاع الحكومي بسبب محدودية فرص الاستثمار المجزية اقتصادياً لزيادة كلفة رأس المال الثابت من جانب، ولانخفاض الطلب السلعي والخدمي.يرافق ذلك انكماش قدرة القطاعات المختلفة في البلد على استيعاب المزيد من العمالة الجديدة بسبب النمو المفرط الذي حدث في هذا القطاع من ناحية، وانخفاض الطلب على الخدمات التي يؤديها نتيجة لتدهور مستويات الدخول المعيشية للعراقيين من ناحية أخرى. (فهد، 2022)

جدول (2) عدد السكان والعاطلين عن العمل ومعدل البطالة في العراق للمدة(2004-2022)

السنوات	عدد السكان	عدد العاطلين عن العمل	معدل البطالة
2004	27.139	7.328	27
2005	27.963	5.033	18
2006	28.81	5.186	17.5
2007	29.682	5.639	19.2
2008	30.577	4.587	15.3
2009	31.664	4.749	15
2010	36.643	4.223	12.8
2011	33.33	5.666	11.4
2012	34.208	4.789	12.31
2013	35.095	3.159	12.3
2014	36.063	3.96	10.6
2015	36.933	6.279	13.8
2016	37.883	4.167	10.8
2017	38.554	5.398	13.4
2018	39.253	5.495	12.87
2019	39.309	5.503	12.75
2020	40.105	5.51	13.74
2021	41.1906	7.033	16.5
2022	41.12	7	17

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ،النشرات السنوية (2004-2022).

هذا وقد ساهم عجز القطاع الخاص عن خلق فرص عمل لامتصاص اليد العاملة الفائضة عن حاجة القطاع الحكومي نظراً لتضاؤل فرص الاستثمار المجزية اقتصادياً لزيادة كلفة رأس المال الثابت من جانب، ولانخفاض الطلب السلعي والخدمي نتيجة لتدهور مستويات الدخول والمعيشة من ناحية اخرى .يرافق ذلك انكماش قدرة القطاعات المختلفة في البلد على استيعاب المزيد من العمالة الجديدة بسبب النمو المفرط الذي حدث في هذا القطاع من ناحية، وانخفاض الطلب على الخدمات التي يؤديها نتيجة لتدهور مستويات الدخول المعيشية للعراقيين من ناحية أخرى. كما ساهم أنتشار الزيادة في الوظائف الحكومية التي أصبحت تشكل الأمل الأخير للتوظيف بتفاقم البطالة، فقد ارتفع عدد العاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية بشكل كبير حتى باتت الوظائف الحكومية تمثل نصف الوظائف في العراق وهي نسبة عالية في ظل وجود اقتصاد سوقي(فهد،2021) وتخلي الدولة عن مزاولة الإنتاج باستثناء أنشطة محدودة جدا مما أدى إلى تضخم كبير في الجهاز الحكومي وانتشار البطالة المقنعة بالإضافة إلى زيادة أعداد الخريجين من حملة الشهادات العليا والشهادات الأولية وعدم إمكانية استيعابهم بسبب أعدادهم المتزايدة في سوق العمل الحكومي والخاص مما فاقم من معدلات البطالة في السنوات الأخيرة.

2- الأثر الترابطي المتبادل بين البطالة والمخدرات

تؤدي المتاجرة بالمخدرات إلى اختلال دورة النشاط الاقتصادي بين عناصره المختلفة وينجم عن ذلك فجوة بين المعروض من عناصر الإنتاج ومن بينها (العمل) وبين خدمات هذه عناصر، وبما ان عملية الاتجار بالمخدرات هي خفية وغير ظاهرة فان مقدار كبير من الأموال التي تسحب من دورة الإنتاج تعني تعطيل وتوقف للكثير من المشاريع ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل وزيادة معدلات البطالة، فضلا على ان تفاقم عملية البطالة وما تسببه من تأثيرات

اجتماعية فإنها قد تكون عاملا مساعدا نحو التعاطي او المتاجرة بالمخدرات وبالتالي التأثير المتبادل بينهما، وما ينجم عنهما من ارتفاع التكاليف البشرية والمادية، والتي تكمن في (ثويني، 2024):

- انخفاض الكفاءة الإنتاجية: يؤدي تعاطي المخدرات إلى تدهور القدرات الذهنية والجسدية للفرد، مما يقلل من إنتاجيته في العمل ويجعله غير قادر على أداء مهامه بكفاءة.
- عدم الاستمرارية والقدرة على العمل، اذ يعاني مدمنو المخدرات من مشاكل صحية ونفسية تجعلهم غير قادرين على الالتزام في عمل منتظم، مما يؤدي إلى زيادة الغياب عن العمل. صعوبة في الحفاظ على العلاقات المهنية يؤثر تعاطي المخدرات سلبًا على سلوك الفرد، مما يجعله عدوانيا وغير قادر على التعاون، مما يؤدي إلى فقدان الوظيفة.
- ضعف الاقتصاد يؤدي انخفاض الإنتاجية وزيادة البطالة إلى تدهور الاقتصاد الوطني، اذ يؤدي ذلك الى انخفاض الواردات الضريبية وارتفاع تكاليف الرعاية الاجتماعية. مما ينجم عن زيادة معدلات الجريمة اذ يضطر العديد من العاطلين عن العمل إلى ارتكاب الجرائم للحصول على المال لشراء المخدرات، مما يزيد من انعدام الأمن.
- تدهور المستوى المعيشي يؤدي فقدان الوظيفة إلى تدهور المستوى المعيشي للأفراد وأسرهم، مما قد يدفعهم.

المحور الثالث: ارتباط قصور فرص العمل ومحدودية الدخول وانتشار ظاهرة المخدرات في بيئة محافظة الانبار

1- واقع محافظة الانبار بين انعدام العمل وانتشار الظواهر السلبية

تعتبر محافظة الأنبار من أكبر وأهم المحافظات في العراق، إذ تمتد مساحتها على أكثر من 138 ألف كيلومتر مربع، مما يجعلها تشكل 32% من المساحة الإجمالية للعراق. وبذلك، تحتل الأنبار المرتبة الأولى من حيث المساحة. وقد كانت المحافظة الأكثر تأثراً بسيطرة تنظيم داعش الذي اجتاح العديد من مدنها، حيث تحولت صحراؤها إلى مركز للأنشطة الإرهابية.كما أن الأنبار شهدت تطوراً ملحوظاً في نشاطات تهريب المخدرات التي بدأت تتدفق إلى المحافظة عبر ممرات سرية، لا سيما في مدينة الرمادي التي تسهل الوصول إليها بفضل وجود شبكات تحت الأرض استخدمها الإرهابيون لربط التجار والمتعاطين. يقوم تجار المخدرات في المحافظة ببيع بضائعهم في الشوارع بشكل سري، متبعين أساليب متعددة للتهريب، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لها أو عبر نقاط بعيدة لتفادي اكتشافها من قبل السلطات. هذا وتعد مادة "الكبتاغون" الأكثر انتشاراً في الأنبار، حيث يباع سعر الكبسولة الواحدة منها بنحو خمسة آلاف دينار عراقي. كما أن غالبية المتعاطين ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 15 و30 عاماً. وتعتبر الأنبار أحد المحافظات التي تنتشر فيها أسواق المخدرات بسبب خصوصية موقعها الحدودي مع دول مثل سوريا (الساعدي، 2024)، وقد تأثرت هذه المحافظة بأنتشار مناخ غير مرغوب فيه يحمل صفة المظاهر السلبية وخاصة انتشار ظاهرة تجارالمخدرات و السلاح والمهربون الذين يديرون شبكات إجرامية عبر الحدود، خاصة بين العراق وسوريا ولبنان، حيث يتم تهريب الكبتاغون من هناك إلى العراق، ومن ثم إلى الأنبار عبر طرق غير رسمية مثل الشريط الحدودي والمناطق الصحراوية،مما جعل الانبار بيئة مهيئة لانتشار هذه الظواهرالسلبية،وبحسب التقارير، فإن منطقة القائم تعد من أبرز النقاط التي يتم من خلالها تهريب المخدرات إلى العراق، حيث توجد معابر حدودية تربط الأنبار بالأردن، وتساهم هذه الطرق الوعرة في تسهيل عمليات التهريب.ومن خلال متابعة الجدول رقم (3) نلاحظ اهم أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية المتداولة في الانبار وحسب النوع الأكثر انتشارا وبالشكل التالي.

جدول (3) أصناف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية المنتشرة في العراق

ت	نوع المخدر	نسبة التداول
1	كريستال	%48.4
2	كبتاجون	%35.2
3	هروين	%0.5
4	حشيشة	%0.9
5	افيون	%0.5
6	ترامادول	%9.9
7	كوكائين	%2.9
8	أخرى	%1.6

المصدر: مركز البحوث والدراسات والنشر، كلية الكوت الجامعة،2022.

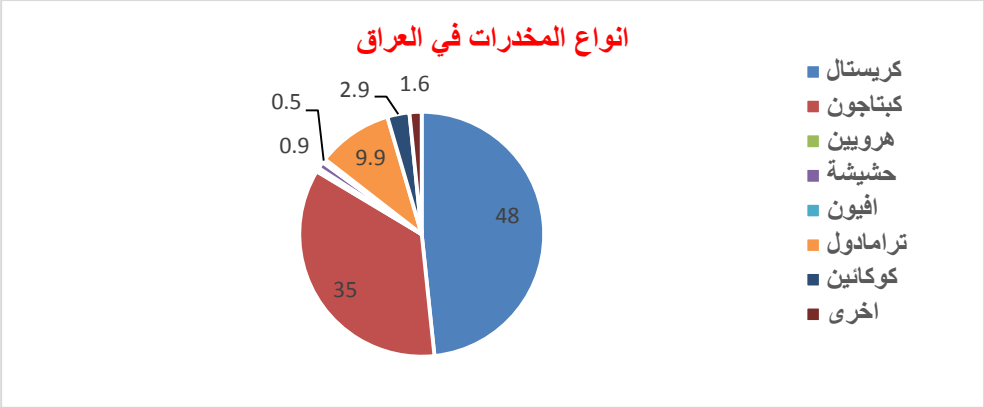

شكل (1) أنواع المخدرات المنتشرة في العراق

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

ويعاني العراق من نقص حاد في قدراته على معالجة الأمراض الناتجة عن تعاطي المخدرات، وذلك بسبب نقص متطلبات التنمية الصحية التي تفاقمت بفعل هذه الافات السامة، اذ يلاحظ انتشار صفة نقص المؤسسات الصحية الحاضنة لتخصصات طبية وإنسانية ذات كفاءة في توفير الدعم والمتابعة المثالثة لمثل هذه الفئات في ظل ضعف واضح في عمليات وإجراءات المسح الصحي الدوري لتحديد أعداد المصابين في مؤسسات ومراكز الاقضية ومناطق التجمع لفئات الشباب والمراقين من حين الى اخر، بالإضافة إلى ضعف الفحص الأولي في هذه المؤسسات. كما يعاني العراق من قلة مراكز تأهيل المدمنين والعلاج، مما يجعل الحكومة غير قادرة على مواجهة هذه المشكلة بشكل فعال، ولا تستطيع مواكبة التطورات السريعة في مجال التأهيل التي تشهدها الدول المتقدمة. لذلك، أصبح من الضروري أن تتخذ الحكومة إجراءات عاجلة تشمل إنشاء مراكز تأهيل في جميع المحافظات، وتوفير الدعم اللازم لهذه المراكز لتمكينها من تقديم الخدمات الصحية والعلاجية المناسبة. مع ضرورة تشديد الطوق الأمني مع دول الجوار وتحشيد كافة الجهود لحماية البلد من تسرب الخطر ودخوله إلى البلاد، فضمان حماية الحدود والعمل على عدم اختراقها او زيادة منافذ الثغرات سواء في عمليات التهريب او المتاجرة غير المشروعة يعتبر بحد ذاته خرقا امنيا يستنزف الطاقات ويثقل كتلة ومساحة الجريمة الاقتصادية والصحية والاجتماعية للبلد.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (Special):05-21
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7. Special.1

2- بيئة اقتصادية حاضنة لانتشار المخدرات

تمثل البطالة احدى اهم المؤشرات الرئيسية الدافعة لنشاط ظاهرة التعاطي والاتجار بها ،و ويتأثر مؤشر البطالة بعلاقته المؤطرة بين محورين ، يمثل المحور الأول ازدياد نمو السكان مما يؤشر باتجاه ارتفاع فرص عرض اليد العاملة ، (زيني، 2009) وهي دلالة اقتصادية في وفرات الحجم الاقتصادي ،فيما يتصب المحور الثاني في ضعف استيعاب البيئة الاقتصادية لتشغيل وبلورة تلك الاعداد المطروحة والتي هي في تزايد من الايدي العاملة مما ينتج نتيجة حتمية تقود الى بطالة وتخلق تكتل من الايدي العاملة غير المشاركة في العملية الإنتاجية بل بالعكس من ذلك فهي فئة مستهلكة تبحث عن تغطية لانفاقها المستمر مما يدفع بها للبحث عن بدائل للدخل السريع والمضمون والذي يمثل صنوف الاتجار بالمخدرات احدى اهم اشكالها ، في ظل انعدام فرص العمل الشريفة ، اذ تزاد تلك الادي العاطلة عن العمل وبشكل سنوي للأسباب التالية: (الشمري، 2013)

- تحول غالبية برامج الدولة إلى اقتصاد سوقي وهو مانتج عنه تغيرات هيكلية في الاقتصاد العراقي لم تكن تلائم مناخه الاقتصادي ولا تتوافق مع مخرجاته المعتادة.
- التعطل شبه التام في اغلب مؤسسات الدولة (القطاع العام) مع تدني واضح في القدرات الإنتاجية لها معدم قدرة انتاجها على المنافسة او التخطي والقبول في الأسواق العالمية
- ضعف واضح في مساهمة القطاع الخاص في بنية وجاهزية الإنتاج الاقتصادي.
- تعرض البلد لصدمات متتالية ومتجددة لنوبات المشاحنات السياسية والأمنية.
- تفشي مظاهر الفساد الإداري والمالي في اغلب مؤسسات البلد.
- الاعتماد على المستورد لتغطية الطلب المتنامي في ظل الانفتاح الاقتصادي مما عزز في توطين العلاقات التجارية المكنشفة وتفعيل سياسة الإغراق التي نشطت في الأسواق العراقية وأنعشت الكثير دول الجوار

فقد جاءت زيادة معدلات البطالة بين الشباب بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية يدفعهم للبحث عن مصدر إعالة لهم مهما كان نوعه ولذلك يستغل رفقاء السوء هذا الموقف باستدراجهم نحو تعاطي المخدرات مقابل مبالغ مالية كبيرة ليصل الامر باستغلالهم للمتاجرة بها (هاشم، 2024)
كما ساهمت كثير من العوامل التي فاقمت من حدة البطالة بعضها مباشرة تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي وطبيعة مؤسساته ودرجة نموه وتوسعه وكفاءة ادائه، وبعضها الآخر يتعلق ين بالعاملين أنفسهم من حيث مدى قدرتهم ورغبتهم ب في العمل او مدى مؤهلاتهم وكفاءاتهم وفرص بين التدريب والتأهيل التي حصلوا عليها، فضلا عن في اسباب اخرى غير مباشرة، لعل في مقدمتها

- تدمير الكثير من المشاريع والمصانع بفعل الحرب العدوانية لعامي 1991 و2003 وتسريح بعض العاملين فيها، ونهب وحرق مؤسسات الدولة.
- هجرة الكفاءات والعقول العلمية وهروب رأس المال الى خارج العراق وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية في منطقة الدراسة.
- عدم وجود أنظمة للحماية الاجتماعية للعاطلين مثل اعانات البطالة ومشاريع الضمان الاجتماعي وأن توفرت فهي ضعيفة وتكاد لا تغطي في كثير من الأحيان حالات حد أدنى من الإنسانية لتوفير المعيشة العاطلين.

ان انتشار تلك العوامل ساهم على زيادة البطالة في الاقتصاد العراقي بشكل عام ومحافظة الأنبار بشكل خاص إذا ألقت هذه الظاهرة بتداعيات خطيرة على النشاط الاقتصادي من خلال ازدياد بعض المظاهر الاجتماعية في المجتمع كالجريمة وازدياد العمليات الإرهابية والتزوير والسوق السوداء والانحراف والفوضى والهجرة غير المنظمة وعمليات النصب والاحتيال وضهور التعاطي والاتجار في المخدرات.

3- خارطة انتشار البطالة في محافظة الانبار

من خلال موقع وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي الإحصاء ومتابعة وحدة التحليل الإحصائي ومسح شبكة معرفة العراق في محافظة الأنبار الأعوام من 2011 الى 2019 تشير المعطيات ان هنالك تباين مكاني واضح في توزيع نسبة البطالة فيما بين اقضية محافظة الأنبار بالشكل الاتي: (بطي، 2019)

التوزيع الأول: ويضم قضاء الرمادي والذي جاء بأعلى نسبة بطالة والبالغة السـ (35.2%) من جملة العاطلين، وهذا يعود الى ارتفاع عدد سكان القضاء مقارنة بالأقضية الأخرى، كما انه يضم اعداد كبيرة من الشباب بسبب عامل. نالك الهجرة من اقضية المحافظة اليه من اجل البحث فيما عن فرصة عمل كونه يمثل مركز المحافظة وتتركز فيه اغلب دوائر الدولة المهمة، كما يعد أكبر مركز للخدمات، سواء التعليمية او الصحية وغيرها من الخدمات، الا انها ترتفع فيها نسبة البطالة لان هذه الخدمات تطورها اقل بكثير من نسبة النمو.

التوزيع الثاني: ويضم هذا ا المستوى قضائي الفلوجة وهيت وهنا ايضا تعتبر السكان نسبة البطالة مرتفعة والتي بلغت (22.3%) و (18.1%) على التوالي من اجمالي العاطلين، على الرغم من توفر العديد من المصانع والمعامل المهمة في قضاء الفلوجة وتوفر مساحات واسعة صالحة للزراعة في القضائيين الا ان ارتفاع عدد الشباب الباحثين عن العمل كان له الدور في ارتفاع نسبة البطالة فيهما .

التوزيع الثالث: ويشتمل على باقي اقضية المحافظة التي تتسم بقلة نسبة العاطلين من مجموع المحافظة بسبب صغر الحجم السكاني لهذه الاقضية مقارنة مع قضائي الرمادي والفلوجة، فضلا عن هجرة أغلب سكان هذه الاقضية إلى قضاء الرمادي المركز وإلى قضاء الفلوجة بحثا عن فرص عمل، ومما زاد من ثقل البطالة فيها هجرة تلك الأيادي بزيادة فرص عرض العمل في قضائي الفلوجة والرمادي.

الاستنتاجات:

1- تمثل الاختلالات الهيكلية الفجوة المفصلية التي تعيق الاقتصاد وتنمي ظواهر الركود والتضخم والبطالة، فانعدام التوزان الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية يعزز هذه الفجوة وما تخلفه من اثار اجتماعية ضارة للفرد والمجتمع.

2- تنامي الاعتماد على القطاع الريعي النفطي يؤشر على اعلان حالة خطرة تقضي بضرورة الالتزام بتقلبات أسعار هذا المنتج وتفضي الى الرضوخ لنتائج تلك التغيرات مما ينعكس سلبا على ارتباط البلد بعدم استقرار الإنتاجية الاقتصادية وهذا بحد ذاته مؤشرا سلبيا يؤثر على تعميق الاختلال البنيوي في الاقتصاد العراقي.

3- ربطا بما ورد في أعلاه تنامت ظواهر اجتماعية غير سليمة انتجتها تلك المتغيرات غير المستقرة وغير المترابطة مما أقحم البلد في الدخول بمعترك مواجهة الخطر الداخلي غير المرئي والمستتر بتجارة غير مشروعة انتجتها ظروف وعوامل اقتصادية وسياسية غير كفؤة

4- ضهور المخدرات تدفع نحو المزيد من تأكل القوى العاملة بسبب ما تنتجه في الجسد البشري من انتهاك للصحة العقلية والبدنية والنفسية فتحوله الى فرد غير قادر على العمل وغير راغبا فيه.

5- تحول المسار من الانشغال بترميم ونمو الاقتصاد الى الانصراف بتوفير الجهد والامكانيات المادية لتغطية تكاليف الانفاق على عمليات المتابعة والسيطرة على تجار المخدرات بالإضافة الى تخصيص مبالغ مالية للمعالجات الصحية وانشاء مراكز لمعالجة الإدمان والتعاطي.

6- تمثل المنافذ الحدودية لبلد العراق منافذا خطرة فهي بوابة لدخول الصالح والمضر، فدخول المخدرات والمؤثرات العقلية الضارة تنبع أصلا من تلك المنافذ، بل باتت تشكل تهديدا لأمن وسلامة العراق.

التوصيات:

1- المتابعة بتنفيذ استراتيجيات النمو لجميع القطاعات الإنتاجية لسد الفجوة بين تلك القطاعات وبالتالي القضاء على فرص انتشار البطالة في الاقتصاد المحلي.
2- تنويع الإنتاجية تخلق فرصا لتنويع الصادرات مما يشجع على تنشيط السوق والطلب المحلي باتجاه استثمار المدخرات المحلية ومنع هجرة رؤوس الأموال والعمل على مكافحة كل عمليات غسيل الأموال مما يضمن فرصا لاستثمار المال وخلق فرص العمل.
3- استقرار الاقتصاد يؤسس بيئة ناضجة لجميع افراده، بل ويؤثر في مناخه الاستثماري، فكل اختلال يدفع الى انعدام الرغبة وانتشار القلق والخوف مما يحجم من استثمار الأموال في بلد يعاني من أزمات متتالية، فضرورة توفر بيئة اقتصادية مستقرة شرط لتوفر فرد سليم معافى ومنتج.
4- متابعة الجهات العليا لمديرات مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية واجراء دورات مستمرة تسلط الضوء على أحدث وسائل الترويج والاتجار بالمخدرات مع ضرورة سن قانون يلزم الجهات المختصة بأجراء فحص دوري لطلبة المدارس والكليات وحتى دوائر الدولة وقطاع العمل الخاص من مؤسسات وشركات وأصحاب مهن تجارية لضمان السيطرة على عدم انتشار التعاطي.
5- توفير الدعم المالي الكافي لأنشاء مراكز صحية خاصة لمعالجة حالات التعاطي والعمل على نشرها في محافظات وضمن اقضية تلك المحافظات لاستيعاب الاعداد المتزايدة الناتجة عن تلك الظاهرة الخطرة.
6- تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية لكونها المصدر الأول لدخول تلك السموم وفرض عقوبات صارمة لمن يمارس او حتى يروج لمثل هكذا حالات.

المراجع:

1 احمد عبد العزيز الاصغر. (2005). عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي. الرياض: اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ،الطبعة (1).
2 جمال مهدي صالح. (2024). الاثار الاقتصادية لرواج تجارة وتعاطي المخدرات من منظور الاقتصاد الاسلامي العراق انموذجا. مجلة الجامعة العراقية ، المجلد (68) العدد(1)، الصفحات 93-78.
3 الحمداني، سعد نوري وعباس، سامي حميد وعبد، مهند خميس والحمداني، محمد نوري (2023)، أثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (3).
4 خالد حمد المهندي. (2013). المخدرات واثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. قطر: مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.
5 خميس خلف موسى. (2013). الأزمة الاقتصادية الراهنة في العراق الاسباب والحلول المطروحة. تقييم السياسات الاقتصادية الكلية في العراق الفدرالي مع التركيز على اقليم كردستان بعد عام 2004 (الصفحات 73-59). العراق: دار الكتب والوثائق بغداد.
6 رمزي زكي. (1993). قضايا مزعجة ،مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة. القاهرة: مكتبة مدبولي.
7 سحر عبد الغني ود،علي ليلة. (2007). الاطفال وتعاطي المخدرات. القاهرة : المكتب الجامعي الحديث.
8 سعد المغربي. (1963). ظاهرة تعاطي الحشيش. القاهرة: دار المعارف.

9 سيف عادل فهد. (2022). لفاعلية النسبية للسياستين المالية والنقدية على الشمول الاقتصادي في العراق للمدة(1995-2021). العراق: جامعة الفلوجة.

10 شيماء رشيد وعون توفيق وعدنان يونس. (2015). واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصادالعراقي للمدة(2003-2012). مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد الرابع ،العدد 16، الصفحات 104-136.

11 صالح السعد. (1993). اعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية. عمان: دار المعرفة.

12 عبد اللطيف رشاد. (1992). الاثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات. الرياض: مركز الدراسات الامنية والتدريب.

13 غسان رباح. (2008). الوجيز في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

14 فلاح حسن ثويني. (2024). التأثيرات الاقتصادية للمخدرات. مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الخامس، عدد خاص، الصفحات 14-26.

15 فيصل محمد خير زارد. (2009). الادمان على الكحول والمخدرات والمؤثرات العقلية، لبنان: دار للملايين.

16 قيصر عبدالله أحمد ،عبد الحميد ولي عبد بطي. (2019). التباين المكاني لظاهرة البطالة وأثرها على الواقع الأمني في محافظة الانبار للسنوات 2011-2013. مجلة الدراسات التربوية والعلمية كلية التربية الجامعة العراقية ،العدد الرابع عشر، المجلد الثالث، الصفحات 258-276.

17 الكبيسي، عقبة نافع سليم ومحمود، زيد خوام (2023)، دور رأس المال النفسي في بناء اليقظة الذهنية دراسة تحليلية لآراء عينة من الكادر الأكاديمي في رئاسة جامعة الفلوجة، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (5) العدد (1).

18 لمياء ياسين الركابي. (2011). اسباب تعاطي المواد المخدرة لدى طلبة الاعدادية. مجلة العلوم النفسية ، الصفحات 75-109.

19 مجيد مجهول درويش. (2017). التنظيم القانوني لدورة الادارة في مكافحة المخدرات . مجلة اوروك للعلوم الانسانية، الصفحات 2-13.

20 محمد حسن الساعدي (2024). صحراء الأنبار بين إرهاب متجذر ومخدرات تفتك بالشباب.مقال في عدد خاص ،صحيفة العرب

21 محمد سيف رمضان. (2024). الجريمة الاقتصادية العابرة للحدود وتداعياتها على العراق : تجارة المخدرات انموذجا . مجلة الريادة للمال والاعمال،المجلد الخامس،العدد(الخاص)، الصفحات 97-107.

22 محمد علي زيني (2009). الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر الخيارات المستقبل. بغداد: دار الملاك للفنون والنشر.

23 مي حمودي عبدالله الشمري. (2013). واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل المعالجة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع والثلاثون، الصفحات 131-150.

24 ياسمين عبد الستار،ديانا هاشم. (2024). المؤسسات التعليمية طريقاً للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب: تجربة آيسلندا. مجلة الريادة للمال والاعمال،المجلد الخامس ،عدد خاص، الصفحات 114-120.

25 Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).

26 B.Taulo, J. (2004). principles of Macroeconomic. printed in the (u.s.a).
27 Ogundari, K. &. (2015). Convergence and determinants of change in nutrient supply: Evidence from sub-Saharan African countries. British Food Journal 117, pp. 2880-98.
28 Ogundari, K. &. (2018). Human capital contribution to economic growth in Sub-Saharan Africa. Economic Analysis and Policy , pp. 131-40.
29 Robert E.lucas. (1978). unemployment policy. American Economic Association ,vol (168), pp. 357-353.